

لبنان لا يحتمل عرقلة تشكيل حكومة جديدة

بيروت - وجه رؤساء وزراء سابقون، بمن فيهم نجيب ميقاتي رئيس الوزراء المكلف، تحذيرات للرئيس ميشال عون من مغيبة التأخير في تسهيل ولادة حكومة لبنانية جديدة.

وحمل هؤلاء رئيس الجمهورية اللبنانية مسؤولية وضع العراقيل أمام تشكيل حكومة جديدة تكون مهمتها الأساسية الخروج من الأزمات المتفاقمة السياسية والاقتصادية.

وتوقعت مصادر سياسية أن يؤدي هذا الموقف المتشدد إلى مواصلة عون عرقلة لتشكيل الحكومة التي كان ميقاتي يتوقع الإعلان عن ولادتها الثلاثاء.

وترى المصادر أن الأمور ستتفاقم في ملف التشكيل الحكومي، خاصة بعد تبادل الاتهامات بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر الذي يقوده جبران باسيل، لاسيما في ضوء التطورات الميدانية والحريق الدامي الذي حصل في صهرج للوقود شمال البلاد.

ودعا بيان صادر عن رؤساء وزراء سابقين فؤاد السنيورة وسعد الحريري وتمام سلام، بالإضافة إلى نجيب ميقاتي، إلى "فك العقد" التي لا تزال تحول دون تشكيل الحكومة حتى الآن.

واعتبر هؤلاء أن مصيبة انفجار عكار هي أحد مظاهر سقوط الدولة اللبنانية وتلاشيها، داعين في الوقت نفسه إلى وجوب أن يبادر عون وكل الأطراف السياسية الفاعلة فوراً إلى فك تلك العقد أمام ولادة حكومة جديدة.

ويأتي التعطيل على مستوى التشكيل الحكومي في وقت أعلن فيه مصرف لبنان قرار أنه لن يمنح خطوطاً ائتمانية سوى بسعر السوق السوداء لاستيراد المحروقات، ما أثار حالة من الغضب والذعر في البلاد ومخاوف من ارتفاع الأسعار ونقص الإمدادات.

وانتشر الجيش يوم السبت الماضي في محطات الوقود بعد رفض محافظ المصرف المركزي إعادة الدعم. وقتل فجر الأحد ما لا يقل عن 28 شخصاً وجرح نحو ثمانين آخرين نتيجة انفجار صهرج في عكار شمال البلاد.

وبسبب أزمة المحروقات وغياب الصيانة والبنى التحتية تراجعت تدريجياً خلال الأشهر الماضية قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توفير الطاقة، ما أدى إلى رفع ساعات التقنين لتتجاوز 22 ساعة يومياً.

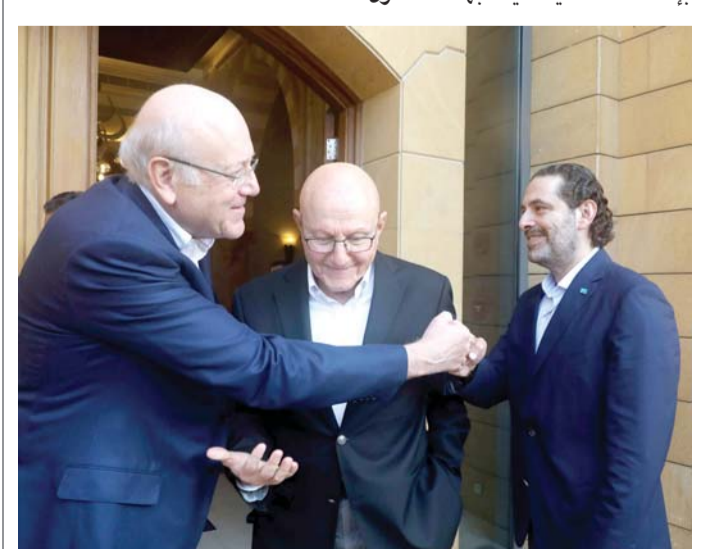
ولم تعد المولدات الخاصة قادرة على تأمين المازوت اللازم لتغطية ساعات انقطاع الكهرباء، ما اضطرها أيضاً إلى التقنين ورفع تعرفتها بشكل كبير جراء شراء المازوت من السوق السوداء.

ويحصل لبنانيون الطبقة الحاكمة مسؤولية الانهيار الاقتصادي وما عز عليهم خلال العامين الماضيين من أزمات، على رأسها انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس من العام الماضي، والذي تبين أنه ناتج عن احتراق كميات ضخمة من نترات الأمونيوم مخزنة لسبع سنوات في المرفأ بعمق مسؤولين سياسيين وأمنيين وعسكريين عديدين، إلا أنهم لم يحركوا ساكناً.

ومنذ استقالة حكومة حسان دياب بعد انفجار المرفأ تحولت الخلافات بين القوى السياسية دون تشكيل حكومة جديدة.

ويشترط المجتمع الدولي أن تغدو إصلاحات جذرية مقابل تقديم الدعم المالي لإخراج لبنان من أزمته الاقتصادية.

وجراء الأزمة الاقتصادية الحادة، التي صنفها البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ العام 1850، باتت 78 في المئة من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر، بحسب إحصائيات الأمم المتحدة.



مسار حكومي شائك



الجيش حريص على الانتقال الديمقراطي

السودان بعيداً عن الانقلابات العسكرية البرهان يتعهد بسد الطريق أمام العصف بالتحول الديمقراطي في البلاد

المواطنون بان الجيش يتجاوز صلاحياته في الوثيقة الدستورية، ودانما ما تكون هناك إحالات على أن ذلك يمثل رغبة في تغيير دفة الانتقال الديمقراطي لصالح ما كان عليه الوضع سابقاً بوجوه جديدة ما يجعل الجيش مضطراً للدفاع عن مؤسسته.

ويعلم قادة الجيش في السودان تصاعد حدة الرضا للانقلابات العسكرية في المنطقة، وأن التغييرات التي صاحبت الثورة على نظام عمر البشير لن تمنح فرصة لأحد للتفكير في هذا الخيار وسيتم التعامل معه على أنه ثورة مضادة على الثورة الشعبية.

وأوضحت استاذة العلوم السياسية بجامعة الخرطوم تماضر الطيب أن رسالة البرهان تعد "التزاماً سياسياً وليست تلميحاً" وتحدث فيها الرجل بوضوح وبشكل محدد يؤكد فيه أن هناك ضرورة للانتقال الديمقراطي الحقيقي.

وأشارت الطيب لـ "العرب" إلى أن القوات المسلحة تحاول المشاركة في الحكم للحفاظ على النواحي الأمنية المعقدة في البلاد، ولم يعد الجيش راغباً في أن يقحم نفسه في السلطة، لأن قيادته الحالية على يقين بأن كل فترات الحكم العسكري انتهت بفترات ومحاكمات وإعدامات.

ويحكم السودان من خلال تحالف بين عسكريين ومدنيين تم تدشينه بموجب وثيقة دستورية أعدت بعد سقوط البشير لفترة تمتد 39 شهراً بدأت في الحادي والعشرين من أغسطس 2020، ويتناوب الجانبان على رئاسة مجلس السيادة.

ومنذ سقوط نظام البشير في أبريل 2019 وتدخل الاتحاد الأفريقي للوساطة بين العسكريين والمدنيين جرى تحديد فترة محددة للمجلس الانتقالي، وتم الاتفاق على أنه إذا ظهرت بوادر لاستيلاء العسكر على السلطة في البلاد سيقوم الاحتصاد بتجميد عضوية السودان، ما يعزز فرص الحكومة المدنية.

ويرفض الشعب السوداني إعادة حكمه مرة أخرى بواسطة الجيش

رسالة رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان تهدف إلى التأكيد على أن الأوضاع السياسية في البلاد مستقرة ولا توجد تهديدات داخلية وخارجية تجعل القوات المسلحة تخل بالتزاماتها المعلنة تجاه مسار الانتقال الديمقراطي وأن ليس لديها نوايا لتغيير هذا المسار.

الخرطوم - أغلق رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان الباب على بعض التلميحات التي ذهبت إلى عدم استبعاد حدوث انقلاب عسكري جديد في البلاد في ظل استمرار الأزمات التي تلاحق الفترة الانتقالية وتذبذب العلاقة بين العسكريين والمدنيين في السلطة وعدم القدرة على ضبط توازناتها.

وأكد البرهان القائد العام للقوات المسلحة في السودان أن الجيش سوف يسد الطريق أمام الانقلاب على خيارات الشعب مجدداً، وأنه حريص على حماية التغيير والوصول إلى بر الأمان بالانتقال الديمقراطي وبناء وطن يسع الجميع.

وقال السبت في ختام الاحتفال بعيد الجيش السوداني الـ 67 بحضور قادة القوات المسلحة والسفراء المعتمدين في الخرطوم إن "أعداء السودان حاولوا النيل من وحدة القوات المسلحة ولن يفلحوا في ذلك، فالجيش على قلب رجل واحد ولن تنفصل عرته".

ويشير هذا التصريح إلى زهد الفريق البرهان ورفاقه في السلطة وامتناعهم عن الاستحواذ عليها بانقلاب عسكري، في محاولة لتأكيد الشراكة مع الحكومة المدنية التي ثمن رئيسها عبدالله حمدوك علاقتها بالجيش وكان كل طرف أصبح يعلم حدود المساحة التي يتحرك فيها من دون الجور على الآخر، وهي معادلة جاءت كثمرة لحوارات عديدة بين الجانبين بعد أن كاد سوء التفاهم يؤدي إلى مصير مجهول.

وذكرت مصادر سودانية لـ "العرب" أن رسالة البرهان "الإيجابية للغاية" في هذا التوقيت غرضها التشديد على أن الأوضاع السياسية مستقرة ولا توجد تهديدات داخلية أو خارجية تجعل القوات

المسلحة تخل بالتزاماتها المعلنة، وليس لديها نوايا قاتمة لتغيير المسار الراهن عبر الأنوار العسكرية.

وأضافت المصادر أن القائد العام للقوات المسلحة أراد نفي ما يتردد حول "طمعه" في السلطة من خلال تمديد الفترة الانتقالية، لكنه قد يلجأ إلى تهيئة الأجواء لصعوده إلى السلطة عبر إجراء انتخابات عامة يشارك فيها منافسون من تيارات مختلفة يمكن أن تكون حظوظه جيدة فيها إذا تجاوز تحديات المرحلة الحالية.

تماضر الطيب
رسالة البرهان تعد التزاماً سياسياً وليست تلميحاً للقوى السودانية

نور الدين صلاح الدين
هناك شركاء جدد في السلطة الانتقالية أسقطوا خيار الانقلاب

جاء تأكيد البرهان بعد أيام قليلة من إشارة مماثلة وجهها نائبه محمد حمدان إشراف قال فيها "إن العسكريين لن يسمحوا بالانقلاب على السلطة وتقيؤ عمل الحكومة الانتقالية (-) ويريدون تحولاً ديمقراطياً حقيقياً عبر انتخابات حرة ونزيهة، تخضع لرقابة تجنّبها الغش الذي حصل سابقاً".

وتوحي الإشارات المتتابعة في هذا السياق بأن القادة العسكريين يسعون إلى تقيؤ الحملات التي تشكك في تعاونهم مع المكون المدني أو تظهرهم بأنهم مولعون بالسلطة.

ويرجع حديث حديدي ثم البرهان إلى أن الاتهامات تتصاعد كلما شعر الإسرائيلي واصل سياسة اقتطاع أموال شهرية من الضرائب الفلسطينية الأمر الذي انعكس على موازنة السلطة الفلسطينية ودفع رواتب الموظفين.

وتعاني السلطة الفلسطينية من وضع مالي صعب مع توقف المساعدات الخارجية التي تساهم في سد العجز في موازنتها سواء كانت من الدول العربية أو الأجنبية، وبحسب ما تظهر بيانات وزارة المالية، فإنها لم تتلق أي دعم خارجي منذ بداية العام.

وأفاد بيان صادر عن الديوان الملكي الأردني الأحد بأن الملك عبدالله الثاني بحث مع عباس عملية السلام والمستجدات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وجدد الملك عبدالله الثاني التأكيد على "موقف الأردن الداعم والمساند لحقوق الأشقاء الفلسطينيين العادلة والمشروعة".

عباس يستكشف مواقف الإدارة الأميركية عبر الأردن

أكد "ضرورة تكثيف الجهود الدولية لتحقيق السلام العادل والشامل، بما يمكن الأشقاء الفلسطينيين من قيام دولتهم المستقلة، على خطوط الرابع من يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية".

الرئيس الفلسطيني يثمن زيارة العاهل الأردني إلى واشنطن التي ركزت على القضية الفلسطينية والدفع باتجاه تحقيق السلام العادل والشامل، وفق بيان الديوان الملكي.

استقبل الرئيس الأميركي بايدن العاهل الأردني في البيت الأبيض في العشرين من يوليو الماضي. وأعاد بايدن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط إلى مسارها التقليدي، ولا سيما بتأييده تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين بعدما سعى سلفه دونالد ترامب إلى الالتفاف على هذا الحل الذي تعتبره عمان أساساً لا غنى عنه للتوصل إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط.

عمان - رأت دوائر سياسية أن لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في عمان يستهدف استكشاف مواقف إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن من العملية السلمية المتعثرة منذ سنوات ودعم السلطة التي تعاني من وضع مالي واقتصادي صعب.

وتؤكد تلك الدوائر أن الحاجة الماسة للسلطة الفلسطينية للتقارب أكثر مع الإدارة الأميركية وتحريك عملية السلام المتعثرة هي المحرك الأساسي لزيارة عباس إلى عمان، خاصة في ضوء زيارة الملك عبدالله الثاني إلى واشنطن في العشرين من يوليو الماضي.

ولم تلمس سلطة عباس أي تغييرات في العلاقة مع الحكومة الإسرائيلية بعد تولي نغالي ببينيت رئاسة الحكومة على الرغم من مواصلة التنسيق الأمني بين الجانبين، إلا أن رئيس الوزراء

الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في عمان يستهدف استكشاف مواقف إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن من العملية السلمية المتعثرة منذ سنوات ودعم السلطة التي تعاني من وضع مالي واقتصادي صعب.

وتؤكد تلك الدوائر أن الحاجة الماسة للسلطة الفلسطينية للتقارب أكثر مع الإدارة الأميركية وتحريك عملية السلام المتعثرة هي المحرك الأساسي لزيارة عباس إلى عمان، خاصة في ضوء زيارة الملك عبدالله الثاني إلى واشنطن في العشرين من يوليو الماضي.

ولم تلمس سلطة عباس أي تغييرات في العلاقة مع الحكومة الإسرائيلية بعد تولي نغالي ببينيت رئاسة الحكومة على الرغم من مواصلة التنسيق الأمني بين الجانبين، إلا أن رئيس الوزراء